



المغرب اللي بغينا: إصلاح التعليم والصحة والتشغيل والسكن ومكافحة
الغلاء والاقتصاد غير المنظم

رسالة مواطن مغربي من أجل دولة عادلة، قوية، رقمية، ومنصفة لجميع
المواطنين

بقلم: بدر شاشا، مواطن مغربي

أنا مواطن مغربي، كنعيش فهاد البلاد، وكنشوف الواقع ديال المجتمع، وكنشوف الشباب
كيفاش كيقلب على الخدمة، والأسر كيفاش كتحاول توفر المصاريف اليومية، والآباء
والأمهات كيفاش كيتقاتلو مع تكاليف الدراسة والعلاج والسكن. كنشوف ناس خدامين
من الصباح حتى الليل، ومع ذلك كيساليو الشهر بلا مدخرات، وكنشوف شباب قراو
سنوات طويلة وحصلو على الشهادات، ولكن ما لقاش فرصة حقيقية باش يدخلو لسوق
الشغل ويعيشو بكرامة.

كنشوف كذلك مواطنين كيتنقلو بين الإدارات باش يقضيو غرض بسيط، ومرضى
كيتسناو موعداً طبياً، وآباء كيحتارو بين المدرسة العمومية والمدرسة الخاصة، وشباب
باغين يتزوجو ولكن ثمن الكراء ومصاريف الحياة كيغطلوهم. وكنشوف الفوارق بين
المدن والقرى، وبين الجهات، وبين الأحياء داخل المدينة الواحدة، حتى ولى المكان اللي
تزداد فيه الإنسان عندو تأثير كبير على الفرص اللي يقدر يحصل عليها.

ومن هنا، كنطرح سؤالاً بسيطاً: واش نقدرُوا نبنو مغرباً كيستافد فيه المواطن من التعليم والصحة والسكن والشغل، وكيكون فيه القانون واضحاً ومطبقاً على الجميع، والضرائب موزعة بعدالة، والأسعار مراقبة، والخدمات العمومية فالمستوى المطلوب؟

أنا ما كنكتبش هاد الكلام باش ننتقد فقط، وما كنكتبوش باش نتهم شي فئة من المجتمع. كنكتب باعتباري مواطناً مغربياً عندو أفكار واقتراحات، وكيأمن أن الإصلاح الحقيقي كيبدأ بالاعتراف بالمشاكل، وفهم أسبابها، ثم اقتراح حلول واقعية، ومتابعة تنفيذها، ومحاسبة المسؤولين على النتائج.

المغرب عندو إمكانيات بشرية واقتصادية مهمة، وعندو شباب قادر يبدع، وفلاحون كيخدمو الأرض، وعمال وحرفيون ومقاولون، وأطر وكفاءات فمختلف المجالات. ولكن هاد الإمكانيات خاصها تنظيم وتوجيه وتدريب جيد، باش تتحول إلى فرص شغل، وخدمات أحسن، ودخل مستقر، وعيش كريم للمواطن.

ماشي كافيين نزيدو نبنو الطرق والقطار والمشاريع الكبرى، رغم أهميتها، إلا كان المواطن البسيط باقي كيعاني باش يلقي طبيباً، أو مدرسة بجودة مزيانة، أو خدمة مستقرة، أو منزلاً يقدر يخلص الكراء ديالو بلا ما يضحي بباقي الحاجيات الأساسية.

التنمية الحقيقية هي ملي المواطن يلمس التغيير فحياتو اليومية، فالمستشفى اللي كيمشي فيه، فالمدرسة اللي كيقرا فيها ولدو، فالطريق اللي كتوصلو للخدمة، وفالثلثن اللي كيخلص فالخضر والفواكه، وفالفرصة اللي كيلقاها باش يخدم ويبنى مستقبله.

الإصلاح الحقيقي خاصو يبدأ من المواطن

فاش كنهضرو على الإصلاح، خاصنا نخرجو من فكرة أن كل مشكل خاصو حل منفصل عن باقي المشاكل. التعليم مرتبط بالتشغيل، والتشغيل مرتبط بالسكن، والسكن مرتبط بالدخل، والصحة مرتبطة بالفقر وظروف العيش، والأسعار مرتبطة بالإنتاج والتوزيع والمنافسة والمراقبة.

إلا كان الشاب قرا ولكن ما لقا خدمة، غادي يبقى معطل على الزواج والاستقلال المادي. وإلا لقي خدمة ولكن الأجر ديالو ما كافيش للكراء والمصاريف، غادي يبقى كيعيش تحت الضغط. وإلا مرض هو أو شي فرد من العائلة، وما لقا خدمة صحية مناسبة فالوقت المناسب، يقدر يدخل فمشاكل مالية واجتماعية جديدة.

لهذا، الإصلاح خاصو يكون متكاملًا. ما يمكنش نصلحو التعليم بوحدو ونخليو سوق الشغل ما قادرش يستوعب الخريجين، وما يمكنش نشجعو الشباب على العمل الحر والمقاولة بلا ما نسهلو ليهم الإجراءات ونوفرو ليهم التكوين والتمويل والمواكبة.

وما يمكنش نطالبو المواطن يحترم القانون، وفي المقابل نخليو بعض الأنشطة الاقتصادية كتشتغل خارج التصريح والمراقبة، بينما الأنشطة المنظمة كتتحمل التكاليف والالتزامات القانونية.

أنا كنأمن أن الدولة القوية ماشي هي الدولة اللي كتكثر فيها المراقبة على المواطن الضعيف فقط، وإنما الدولة اللي كتطبق القانون على الجميع، وكتعرف فين كاين النشاط الاقتصادي، وفين كتدور الفلوس، وكتحارب التهرب والغش والاحتكار، وكتوفر للمواطن خدمات مقابل الضرائب اللي كيؤديها.

التعليم المغربي خاصو إصلاح من الجذور

التعليم هو الأساس ديال أي نهضة. إلا بغينا المغرب يتقدم، خاصنا نبدأو بالطفل، من التعليم الأولي، ونرافقو حتى يوصل للتكوين الجامعي أو المهني، وندخلوه لسوق الشغل وهو عندو المهارات اللي محتاجها.

المشكل ماشي غير فعدد المدارس أو الأقسام أو المؤسسات، ولكن حتى فجودة التعلم، والمناهج، وظروف العمل ديال الأساتذة، والتجهيزات، والاكتظاظ، واللغات، والتوجيه الدراسي، والعلاقة بين المدرسة والواقع الاقتصادي.

خاصنا نطرحو سؤالاً واضحاً: واش التلميذ المغربي منين كيسالي الدراسة كيكون فعلاً قادر يقرأ ويفهم، ويكتب مزيان، ويحسب، ويستعمل التكنولوجيا، ويتواصل، ويحل المشاكل، ويتعلم مهارات جديدة؟

واش المدرسة كتوجد التلميذ للحياة، ولا كتخليه مركز على الامتحانات والنقط فقط؟ واش كاين توجيه حقيقي كيساعد التلميذ يعرف شنو المجال اللي مناسب لقدراتو وميولاتو؟ واش الطالب اللي ما قدرش يكمل الجامعة عندو طريق واضح نحو مهنة محترمة ودخل مستقر؟

أنا كنقترح أن إصلاح التعليم يبدأ من تقييم حقيقي لمستوى التعليمات، مع نشر نتائج واضحة حسب الجهات والأقاليم، باش نعرفو فين كاين الخل، وشنو المدارس اللي محتاجة دعماً إضافياً، وشنو البرامج اللي خاصها تتبدل.

خاص كل مؤسسة تعليمية تكون عندها خطة عمل واضحة، وأهداف قابلة للقياس، ودعم للتلاميذ اللي كيغانيو من التعثر، ومواكبة مستمرة للأساتذة، وتجهيزات مناسبة، ومكتبة مدرسية، وولوج للإنترنت، ومختبرات حسب طبيعة الدراسة.

وخاصنا نركزو على التعليم الأولي، حيث السنوات الأولى كتأثر بزاف على تطور الطفل، وعلى قدرته يتعلم اللغات والحساب والتواصل من بعد. الاستثمار فهاد المرحلة يقدر ينقص الفوارق بين الأطفال اللي تزايدو فظروف مختلفة.

خاص كذلك نحاربو الهدر المدرسي، خصوصاً فالمناطق القروية والجبال والمناطق اللي كتكون فيها المؤسسة بعيدة على التلاميذ. النقل المدرسي، والمطاعم الداخلية، والمنح، ودعم الأسر المعوزة، كلها وسائل كتقدر تعاون الطفل يكمل قرايتو.

ما خاصش طفل يضيع مستقبله بسبب مصاريف النقل أو الكتب أو ضعف الإمكانيات العائلية.

علاش خاصنا نربطو التعليم بالتكوين المهني؟

كاين واحد التصور الخاطئ عند بعض الناس، وهو أن التكوين المهني أقل قيمة من الجامعة. ولكن الحقيقة أن المجتمع محتاج للطبيب والمهندس والأستاذ، ومحتاج كذلك للكهربائي، والميكانيكي، والتقني، والسباك، والنجار، والطباخ، وتقني التبريد، ومصلح الأجهزة، والعامل المتخصص.

ما يمكنش الاقتصاد يخدم بلا هاد المهن. وما يمكنش نبنو المدن والمصانع والمستشفيات بلا كفاءات تقنية ومهنية.

خاص التكوين المهني يكون اختياراً محترماً، ماشي آخر باب كيمشي ليه التلميذ ملي ما ينجحش فالمسار الدراسي التقليدي. خاص يكون عندو تجهيزات حديثة، ومدرسون متخصصون، وتداريب ميدانية، وشراقات حقيقية مع المقاولات.

كنقترح توسيع التكوين بالتناوب، بحيث يقرأ الشاب فالمؤسسة ويتدرب فالمقولة، ويكتسب تجربة فعلية قبل ما يتخرج. وخص التكوين يتراجع باستمرار حسب حاجيات السوق، لأن الاقتصاد كيتغير، والمهن المطلوبة اليوم يمكن تتبدل فالمستقبل.

خاص كذلك يكون نظام واضح للاعتراف بالمهارات المكتسبة من خلال التجربة المهنية، وفق اختبارات ومعايير معتمدة، باش الحرفي اللي تعلم مهنة لسنوات يقدر يثبت كفاءته ويحصل على شهادة مناسبة.

وخاص التوجيه المهني يبدأ بكري، باش التلميذ يعرف الفرص الموجودة، والدخل المتوقع، وشروط العمل، والتكوين المطلوب، بدل ما يبقى سنوات كيقرأ تخصصاً ما عارفش واش عندو فرص حقيقية فالواقع.

الفرق بين التعليم العمومي والخصوصي خاصو ما يتحولش إلى فرق بين مستقبلين

من حق الأسر تختار المدرسة اللي كتشوفها مناسبة لولادها، ومن حق المؤسسات الخاصة تشتغل وفق القانون، ولكن خاصنا نتأكدو أن جودة التعليم العمومي كتضمن لكل طفل فرصة حقيقية للنجاح.

ماشى معقول يكون مستقبل الطفل مرتبطاً بشكل كبير بقدرته والديه على أداء مصاريف التعليم الإضافي. المدرسة العمومية خاصها تكون قادرة توفر تعليماً جيداً، وأساتذة مؤهلين، وظروفاً مناسبة، وتوجيهاً فعالاً.

وخاص كذلك مراقبة المؤسسات الخاصة من حيث احترام البرامج المطلوبة، وجودة التعليم، وشروط السلامة، والشفافية فالمصاريف، واحترام حقوق الأطر التربوية.

ومن المهم نشر معلومات موضوعية على جودة المؤسسات، مع مراعاة اختلاف الظروف، وماشى الاعتماد على التصنيفات السطحية أو النتائج الخام فقط.

أنا كنقترح إنشاء نظام رقمي وطني لمعلومات التعليم، يسمح بتتبع المسار الدراسي للتلميذ والطالب، وتسجيل الشهادات والتكوينات المعتمدة، مع حماية المعطيات الشخصية، وتحديد صلاحيات الولوج للمعلومات.

ويقدر هاد النظام يساعد فالتأكد من صحة الشهادات عند التوظيف، ويقلل من التزوير، ويسهل انتقال الطالب بين المؤسسات، ويعطي صورة أوضح على حاجيات سوق الشغل.

ولكن خاصنا نفرقو بين منصة للتحقق من الشهادات، وبين قاعدة بيانات مفتوحة على جميع المعلومات الشخصية. التحقق خاصو يتم وفق القانون، وبموافقة أو سند قانوني مناسب حسب الحالة، وماشي بجمع معطيات الناس بلا حدود.

الجامعة خاصها تعطي فرصاً حقيقية للخريجين

عدد من الشباب كيقضيو سنوات طويلة فالجامعة، وكيخرجو بشهادات، ومن بعد كيلقاو صعوبة فالحصول على أول فرصة عمل.

المشكل ماشي أن الجامعة ما عندها حتى دور، ولكن أن العلاقة بين التكوين والاقتصاد ما زالت محتاجة تطويراً مستمراً.

خاص الجامعات تفتح حواراً دائماً مع المقاولات والإدارات والجماعات الترابية، باش تعرف شنو المهارات المطلوبة، وشنو التخصصات اللي عندها فرص للنمو، وكيفاش يمكن تحديث البرامج.

خاص الطالب يستافد من التوجيه المهني، والتدريب، ومشاريع تطبيقية، وتعلم اللغات، والمهارات الرقمية، والتواصل، وتدريب المشاريع.

وخاص تكون عندنا معلومات واضحة على نسب إدماج الخريجين فالشغل حسب التخصص والمؤسسة، مع التمييز بين العمل المستقر والعمل المؤقت والعمل غير المأجور، باش الطالب يختار التخصص على أساس معلومات واقعية.

ومن المقترحات اللي كنطرح كذلك دراسة برنامج لدعم الخريجين العاطلين اللي كيتوفر فيهم الاستحقاق، من خلال منحة مؤقتة ومشروطة بالتسجيل فخدمات التشغيل، والمشاركة فالتكوين أو البحث النشط عن العمل، مع مراعاة الحالات الاجتماعية الصعبة.

هاد الدعم خاصو يكون جزءاً من سياسة تشغيل متكاملة، ماشي مجرد مبلغ شهري بلا مواكبة أو فرص فعلية.

والهدف هو ما يبقاش الشاب بوحده كيتحمل مصاريف التنقل والبحث عن العمل والتكوين، وهو ما عندوش حتى دخل.

خاص كذلك تكون برامج خاصة بالخريجين اللي باغين يبدؤوا مشاريعهم، تشمل التكوين والمواكبة الإدارية والمحاسبية، وربطهم بالمقاولات والأسواق، وتوفير التمويل المناسب حسب طبيعة المشروع والمخاطر ديالو.

الصحة المغربية: المواطن خاصو يتعالج بكرامة

الصحة ماشي امتياز، وإنما حاجة أساسية فحياة الإنسان. ملي كيمرض المواطن، خاصو يلقي خدمة صحية مناسبة فظروف تحفظ الكرامة، وبلا ما يبقى ضايع بين المواعيد والتحويلات والانتظار.

كاينين مواطنين كيشكيو من طول الانتظار، ونقص بعض التخصصات، وصعوبة الحصول على مواعيد، وبعد المستشفيات، ونقص التجهيزات، وصعوبة الولوج لبعض الفحوصات والأدوية.

وكاين كذلك مهنيون فالقطاع الصحي كيخدمو تحت ضغط كبير، وكيواجهو نقص الموارد البشرية أو التجهيزات، ويكون مطلوب منهم يستقبلو أعداداً كبيرة من المرضى.

لهذا، الإصلاح خاصو ما يحملش المسؤولية للمريض فقط، ولا للطبيب أو الممرض وحده، بل خاصو يشوف المنظومة كاملة: الموارد البشرية، والتوزيع الجغرافي، والتمويل، والتجهيزات، والتدبير، والمراقبة، وجودة الخدمات.

كنقترح تعزيز المستشفيات والمراكز الصحية فالمناطق اللي كتحتاجها، وتحسين توزيع الأطباء والممرضين حسب الحاجيات الفعلية، وتطوير النقل الصحي، وتقوية طب القرب، وتسهيل الحصول على المواعيد والفحوصات.

خاص كذلك تكون هناك مراقبة مستمرة لجودة الخدمات، واحترام آجال معقولة للمواعيد، وآليات واضحة للشكايات، مع تتبعها والرد عليها.

ومن المهم توفير ظروف عمل مناسبة للأطر الصحية، لأن تحسين الخدمة كيتطلب كذلك حماية المهنيين من الإرهاق والضغط المفرط، وتوفير المعدات والموارد اللي كتخليهم يقومو بعملهم بشكل جيد.

بطاقة صحية رقمية لكل مواطن

من بين المشاريع التي كنقترح دراستها، إحداث بطاقة صحية رقمية وطنية لكل مواطن، أو نظام وطني للملف الصحي الإلكتروني يكون مربوطاً بالمؤسسات الصحية المرخصة.

هاد النظام يقدر يسهل التعرف على المريض، والوصول إلى المعلومات الطبية الضرورية، وتتبع العلاجات، وتفادي تكرار بعض الفحوصات التي ما عندهاش داعي، وتحسين التنسيق بين المستشفيات والمراكز الصحية.

ولكن خاص هاد المشروع يكون مبنياً على حماية قوية للمعطيات الصحية، حيث المعلومات الطبية شخصية وحساسة. ما خاص حتى جهة توصل ليها إلا وفق صلاحيات واضحة، ولأغراض صحية مشروعة، مع تسجيل عمليات الولوج ومراقبتها.

وخاص المواطن يعرف شكون يقدر يشوف معلوماته، وكيفاش يقدر يصحح الأخطاء، وشنو الحقوق ديالو فحماية البيانات.

ويمكن ربط النظام بالمواعيد، والوصفات الإلكترونية، ونتائج التحاليل، والتحويلات بين المؤسسات، وفق مراحل مدروسة، مع توفير بدائل للناس التي ما عندهمش هواتف ذكية أو التي كيغانيو من الأمية الرقمية.

الرقمنة هنا ما خاصهاش تكون مجرد تطبيق جديد، وإنما وسيلة لتسهيل العلاج وتقليل ضياع الوقت والوثائق، وتحسين جودة الخدمات.

الصحة الخاصة والعمومية: خاص المواطن يعرف حقوقه

وجود القطاع الصحي الخاص يقدر يساهم بتنويع الخدمات وتخفيف الضغط على القطاع العمومي، ولكن خاص الجودة والشفافية واحترام حقوق المرضى يكونو مضمونين فالجميع.

المريض خاصو يعرف ثمن الفحص أو العملية أو الإقامة، وشروط التغطية، وما الذي يشملته الثمن، وشنو الإجراءات المتاحة إذا وقعت مخالفة.

وخاص تكون مراقبة فعلية لاحترام القوانين المنظمة للمؤسسات الصحية، وشروط السلامة، والتجهيزات، والكفاءات المهنية.

وفنفس الوقت، خاص القطاع العمومي يكون عندو مستوى مناسب من التجهيزات والموارد، باش ما يحسش المواطن أن الحصول على العلاج الجيد مرتبط فقط بالقدرة على الأداء.

ماشى الهدف هو محاربة القطاع الخاص، ولكن بناء منظومة صحية متكاملة، فيها تعاون منظم، ومراقبة فعالة، وحقوق واضحة، وتمويل مستدام.

السكن فالمغرب: الكراء ولى عبئاً كبيراً على الأسر

السكن من أكبر التحديات اللي كيعاني منها الشباب والأسر، خصوصاً فالمدن اللي فيها الطلب مرتفع على المنازل، وفرص الشغل والخدمات مركزة.

الشباب اللي باغي يستقل على عائلتو، أو يتزوج، كيجتاج منزلاً مناسباً، ولكن خاصو كذلك يوفر مصاريف المعيشة والنقل والصحة. وإذا كان الدخل محدوداً، يقدر يلقي راسو مضطر يخصص جزءاً كبيراً من الصالير للكراء.

والمشكل كيولي أصعب ملي كتكون الأجور ضعيفة مقارنة مع أثمانة السكن، أو ملي كتكون المساكن المناسبة قليلة فبعض المناطق، أو ملي كيكون النقل والخدمات بعيدين على الأحياء اللي فيها السكن الأرخص.

خاصنا نتعاملو مع السكن باعتباره جزءاً من السياسة الاجتماعية والاقتصادية، ماشي فقط سلعة فالسوق.

أنا كنقترح تشجيع بناء مساكن موجهة للكراء طويل الأمد بأثمانة مناسبة، مع توفير الأراضي والتجهيزات والنقل والخدمات، خصوصاً لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود والشباب اللي كيبداو حياتهم المهنية.

ويمكن دراسة برامج للسكن الإيجاري مع إمكانية التملك، بحيث يخلص المستفيد مقابل شهرياً وفق عقد واضح، ويقدر يمتلك السكن فالنهاية إلا استوفى الشروط المتفق عليها.

ولكن خاص هاد البرامج تكون شفافة، وتوضح شحال من المبلغ كيمشي للكراء، وشحال كيتحسب منو لفائدة التملك، وشنو مصير العقد إلا فقد المستفيد الخدمة أو ما بقاش قادر يخلص، وشنو الحقوق ديال الطرفين.

وخاص الدولة والجماعات تشجع حتى تجديد المساكن القديمة، واستغلال الأراضي والمباني المتاحة بشكل قانوني، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمشاريع السكنية التي كستجيب للحاجيات الحقيقية.

ماشى المطلوب نفرضو على كل مالك ثمن كراء واحد، ولكن نخلقو عرضاً سكنياً أكبر، ونشجعو الكراء المنظم طويل الأمد، ونحاربو الاستغلال غير القانوني، ونوفر حلاً للفئات التي ما قادراش تشري منزلاً بثمان السوق.

الكراء اليومي والكراء السري: فين كتمشي المداخل؟

من المواضيع التي خاصها نقاش جدي فالمغرب، الكراء اليومي والكراء السياحي، والكراء غير المصرح به، وبعض الأنشطة التي كستغل المنازل والشقق والغرف والأسطح لإيواء الناس بمقابل.

فبعض المدن والمناطق السياحية، كايين ملاك كيستافدو من الطلب على الإقامة القصيرة، وكيكريو الشقق أو المنازل بالأيام أو الأسابيع. هاد النشاط يقدر يكون مشروعاً قانونياً ومفيداً للاقتصاد، ويوفر دخلاً للملاك وفرصاً للخدمات والتنظيف والصيانة والنقل.

ولكن إلا كانت بعض الأنشطة كستغل بلا التصريح المطلوب، أو بلا احترام الالتزامات الضريبية والتنظيمية، أو بلا شروط السلامة، فهنا كيطهر مشكل المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات التي كتؤدي الضرائب وكتحترم القواعد.

وخاصنا كذلك نفرقو بين الكراء السكني العادي، والكراء السياحي، والكراء التجاري، لأن كل نشاط عندو طبيعة والتزامات مختلفة، وماشى كل كراء خاصو يخضع لنفس المعاملة.

أنا ما كنقولش إن نصف المنازل المكراة فالمغرب كستغل بشكل سري، لأن هاد الادعاء خاصو معطيات رسمية موثوقة. ولكن كنقول إن غياب معطيات دقيقة وموحدة على حجم بعض الأنشطة غير المصرح بها كixelي النقاش ناقصاً، وكيصعب تقييم المداخل التي يمكن تعبئتها لفائدة المالية العمومية.

لهذا، كنقتراح إنشاء نظام رقمي موحد لتسجيل عقود الكراء والتصريح بالمداخل، مع إجراءات مبسطة للملاك، وتحديد الالتزامات حسب طبيعة النشاط.

بالنسبة للكراء السكني العادي، يمكن تسهيل إبرام العقد والتصريح به إلكترونياً، وإتاحة نماذج واضحة للعقود، وتوضيح حقوق المالك والمكثري، وآجال التصريح، وكيفية أداء الضرائب المستحقة.

وبالنسبة للكراء السياحي أو الإقامة قصيرة الأمد، خاص تكون هناك مساطر مناسبة لطبيعة النشاط، تشمل التسجيل والتصريح بالمدخل، واحترام شروط السلامة، والالتزامات القانونية ذات الصلة.

ويمكن دراسة ربط المنصة بمصالح الضرائب والجماعات والجهات المختصة، وفق القانون، لتقليل تكرار الوثائق، وتحسين التحقق من التصريحات، وتسهيل المراقبة القائمة على المخاطر.

أما المداخل الضريبية المحتملة، فخاص تقديرها بناءً على بيانات حقيقية ودراسة مالية، ماضي على أرقام مفترضة.

والأهم هو أن تكون المراقبة عادلة، وأن ما يتحولش النظام إلى عبء إداري كبير على المالك الصغير اللي كيكري منزلاً واحداً لتكملة دخله.

رقمنة عقود الكراء: حل عملي للشفافية وحماية الحقوق

كنقترح إحداث بوابة إلكترونية وطنية للكراء، تسمح بإبرام العقود والتصريح بها وأداء المستحقات المرتبطة بها بطريقة مبسطة وآمنة.

يكون عند المالك حساب رقمي، ويكون عند المكثري حساب أو وسيلة للتحقق من العقد، ويمكن تسجيل المدة، والمبلغ، والضمانات، والالتزامات الأساسية، مع توفير نسخة قانونية للطرفين.

ويمكن للمنصة تعطي تذكيرات بمواعيد انتهاء العقود، وتوفير معلومات على إجراءات التصريح بالمدخل، وتسمح بتقديم شكايات مرتبطة بالعقد للجهة المختصة.

وبالنسبة للكراء السياحي، يمكن تطوير مسار خاص للتسجيل والتصريح، حسب طبيعة النشاط والتراخيص المطلوبة.

ولكن خاصنا ننتبهو أن تسجيل العقد إلكترونياً ما كيغنيش بالضرورة أن جميع النزاعات غادي تختفي، ولا أن كل وثيقة إلكترونية غادي تكون صالحة لأي غرض بلا استيفاء

الشروط القانونية. خاص التصميم التقني يكون متوافقاً مع التشريعات المنظمة للعقود والتوقيع الإلكتروني وحماية المعطيات والضرائب.

ويمكن كذلك اعتماد نظام تدريجي، يبدأ بالمعلومات الأساسية والتصريح المبسط، ثم يتوسع حسب النتائج والتجربة.

الهدف هو حماية المكثري من العقود الغامضة، وحماية المالك من عدم الأداء والنزاعات، وتمكين الدولة من معرفة النشاط الاقتصادي الحقيقي، وجعل الالتزامات واضحة للجميع.

الكراء من الباطن واستغلال الأسطح والغرف

كاينين حالات كيتم فيها كراء غرف أو أجزاء من منازل أو أسطح أو فضاءات ما تهيأوش أصلاً للسكن، وكيتم استغلال الحاجة ديال الناس للسكن باش يتوفر ليهم مكان بأقل تكلفة.

ما يمكنش نعممو على جميع هاد الحالات، لأن بعضها يقدر يكون منظماً وقانونياً حسب الشروط، ولكن بعض الممارسات كتقدر تخلق أخطاراً مرتبطة بالسلامة، والاحتفاظ، والتهوية، والماء، والكهرباء، والولوج إلى المرافق الصحية.

خاص السلطات المختصة تراقب شروط السكن والسلامة، وتحارب الاستغلال غير القانوني، ولكن بلا ما تدفع الأسر الضعيفة للشارع بلا بدائل.

إلا اكتشافات الجهات المختصة سكناً غير آمن، خاصها تتعامل مع الحالة بطريقة متوازنة، كتراعي الخطر الفعلي، وحقوق الملاك والمكثرين، والإمكانيات المتاحة لإيجاد حلول بديلة.

وخاص كذلك تتوفر معطيات على السكن غير اللائق، وأسباب انتشاره، وعدد الأسر المتضررة، باش تكون عندنا سياسات سكنية كتواجه أصل المشكل، ماشي المظاهر ديالو فقط.

الضرائب: علاش خاص المراقبة تكون عادلة على الجميع؟

أنا كنطرح سؤالاً بسيطاً: علاش بعض الأنشطة المنظمة كتكون واضحة من الناحية الضريبية، بينما أنشطة أخرى يمكن تحقق مداخيل مهمة ولكن ما كتصرحش بها بالشكل المطلوب؟

العدالة الضريبية ما كتقتضيش نفرضو نفس المبلغ على الجميع، ولكن كتقتضي أن كل واحد يؤدي ما هو مستحق عليه وفق القانون، وبحسب طبيعة النشاط والدخل والنظام الضريبي المطبق.

الموظف اللي كيتوصل بأجر مصرح به كيكون دخله معروفاً، والمقاولة المنظمة كتخضع للالتزامات اللي كينص عليها القانون. أما الأنشطة اللي كتخدم خارج التصريح، إلا ثبت وجودها، فهي كتقدر تخلق منافسة غير عادلة وتضيع على الدولة مداخيل مستحقة.

ولكن الحل ماشي هو الضغط على المواطنين اللي أصلاً دخلهم محدود، ولا تعقيد المساطر حتى يولي التصريح صعباً.

الحل هو تبسيط التصريح، والرقمنة، وتوفير المعلومات، ومساعدة الملزمين الصغار يفهمو واجباتهم، مع مراقبة فعالة للمخالفات المتعمدة.

خاص الإدارة الضريبية تفرق بين اللي ما فاهمش المسطرة وباغي يسوي وضعيته، وبين اللي كيتعمد إخفاء المداخيل أو تقديم تصريحات غير صحيحة. كل حالة خاصها المعالجة القانونية المناسبة.

ويمكن كذلك دراسة الأثر المالي ديال توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين التحصيل، ومحاربة التهرب، قبل التفكير فزيادة الأعباء على الفئات اللي كتؤدي واجباتها بالفعل.

أنا كناؤمن أن الدولة تقدر تحسن مداخيلها من خلال توسيع الامتثال، ومحاربة الغش، وتحسين تدبير الموارد، ماشي فقط من خلال البحث عن ضرائب إضافية على المواطن البسيط.

التجارة الإلكترونية: الاقتصاد الرقمي خاصو قواعد واضحة

التجارة الإلكترونية ولات جزءاً من الحياة اليومية. كايين اللي كيبيع الملابس، والهواتف، ومواد التجميل، والمنتجات المنزلية، والمواد الغذائية، وكايين اللي كيبيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو المتاجر الرقمية، وكايين اللي كيخدم بالتوصيل أو بالوساطة التجارية.

هاد النشاط يقدر يخلق فرصاً مهمة للشباب، خصوصاً اللي ما عندوش الإمكانيات باش يفتح محلاً تجارياً. يقدر يبدأ بمشروع صغير، ويجرب السوق، ويطور الخدمة ديالو تدريجياً.

ولكن كايين فرق بين التجارة المنظمة اللي كتصرح بالمداخل وكتحترم حقوق المستهلك، وبين النشاط اللي كيبيع بشكل متكرر وبحجم تجاري ولكن كيتفادى الالتزامات القانونية اللي كتطبق عليه.

خاص الدولة تواكب هاد التحول، وتوفر نظاماً بسيطاً للمقاول الصغير والتاجر الإلكتروني، مع توضيح متى كيكون التسجيل أو التصريح مطلوباً، وكيفاش كتتحسب الالتزامات، وشنو الحقوق ديال البائع والمشتري.

كنقترح إحداث بوابة رقمية موحدة للتجار الصغار، فيها التسجيل، والتصريح، والمعلومات الضريبية، والفوترة حسب النظام المعمول به، والإرشادات المتعلقة بحماية المستهلك.

ويمكن اعتماد نظام مبسط للمشاريع الصغيرة اللي كتستوفي الشروط القانونية، مع مساطر واضحة ومناسبة لحجم النشاط، حتى ما يبقاش الشاب خائفاً من الدخول إلى الاقتصاد المنظم بسبب التعقيد الإداري.

وفنفس الوقت، خاص محاربة بيع السلع المقلدة أو الخطيرة، والإعلانات المضللة، والاحتيال، وعدم تسليم المنتجات بعد الأداء، مع توفير آليات عملية للشكايات وتسوية النزاعات.

الهدف ماشي نحاربو التجارة الإلكترونية، بل نخليوها تكبر فإطار قانوني يحمي المستهلك والتاجر النزيه، ويساهم فخلق فرص الشغل والمداخل العمومية.

صناع المحتوى والمؤثرون والفنانون: النشاط الرقمي حتى هو اقتصاد

اليوم، صناعة المحتوى ولات مجالاً اقتصادياً حقيقياً. كايين صناع محتوى كيديرو الإعلانات، وكايين اللي كيستافدو من المشاهدات أو الرعاية التجارية، وكايين اللي كينظمو حملات إشهارية، أو كيبيعو منتجات، أو كيسوقو لخدمات شركات أخرى.

وكايين فنانون ومؤثرون ومقدمون للخدمات الرقمية كيحققو مداخيل من أنشطة متعددة، بحال الإعلانات، والحفلات، والتعاون مع العلامات التجارية، والمنصات الرقمية، وغيرها.

هاد الأنشطة تقدر تكون مصدر دخل مشروع، وتقدر تخلق فرص شغل فالتصوير والمونتاج والتسويق والتصميم وإدارة الحملات.

ولكن بحال أي نشاط اقتصادي، خاص الالتزامات القانونية والضريبية تتطبق وفق طبيعة الدخل والنظام اللي كيخضع ليه صاحبه.

ماشى من العدل نتهمو جميع صناع المحتوى بأنهم ما كيصرحوش بمدايلهم، ولا نفترضو أن كل واحد عندو عدد كبير من المتابعين كيربح مبالغ ضخمة. الدخل كيختلف بزاف بين شخص وآخر، والمدايل ماشى دائماً مستقرة.

ولكن من حق الدولة تطور وسائل مناسبة للتعامل مع الاقتصاد الرقمي، وتوضح قواعد التصريح بالمدايل الناتجة عن الإعلانات والخدمات والرعاية والبيع عبر الإنترنت.

ويمكن دراسة توفير دليل ضريبي خاص بالمهن الرقمية، يشرح الالتزامات بطريقة مبسطة، ويبين كيفية التعامل مع المدايل المحلية والأجنبية حسب القوانين الجاري بها العمل.

خاص كذلك تكون هناك قواعد واضحة للإعلانات المدفوعة، وحماية المستهلك من التضليل، والتصريح بالعلاقات التجارية عندما يكون ذلك مطلوباً قانونياً.

الرسالة ديالي هنا هي أن النشاط الرقمي خاصو يدخل فإطار اقتصادي واضح، ولكن بلا تشهير بالناس، وبلا مراقبة تعسفية، وبلا افتراض أن الشهرة دليل على التهرب الضريبي.

الفوارق بين المدن والجهات والأقاليم

واحد من أكبر التحديات التي خاص المغرب يواجهها هو التفاوت ففرص التنمية بين الجهات والأقاليم.

كاينين مدن عندها جامعات ومراكز صحية ومناطق صناعية ومواصلات وخدمات متنوعة، وكاينين مناطق أخرى التي كيعاني سكانها باش يوصلو لمستشفى أو مؤسسة تكوين أو إدارة.

وكاين شباب كيضطر يهاجر من الإقليم ديالو لمدينة أخرى باش يقرأ أو يخدم، وهاد الانتقال كيجتاج مصاريف إضافية ديال الكراء والنقل والمعيشة.

وهكذا، الشاب اللي تزداد فمدينة فيها فرص كثيرة كيعود عندو اختيارات أكثر، بينما الشاب اللي تزداد فإقليم بعيد يمكن يضطر يواجه تكاليف إضافية باش يوصل لنفس الفرص.

هاد التفاوت كياثر حتى على الأسر، لأن الانتقال للعمل أو الدراسة يقدر يفرض عليهم تحمل مصاريف إضافية، ويخلق ضغطاً على السكن والخدمات فالمدن الكبرى.

كنقترح أن كل جهة يكون عندها برنامج تنموي واضح مبني على الحاجيات الحقيقية ديال السكان، ماشي فقط على المشاريع التي كتجذب الانتباه.

خاصنا نعرفو شحال من طبيب محتاج كل إقليم، وشحال من مؤسسة تكوين، وشحال من فرصة شغل يمكن خلقها، وشنو البنية التحتية التي خاصها الأولوية.

وخاص الاستثمار العمومي يتوزع حسب الحاجيات والفوارق، مع نشر معطيات واضحة على المشاريع والميزانيات والآجال ونسب الإنجاز.

المناطق القروية خاصها تستافد من الطرق والماء والتطهير والإنترنت والنقل المدرسي والمراكز الصحية، لأنها شروط أساسية باش الناس يقدرو يعيشو ويخدمو فمناطقهم.

ويمكن تشجيع المقاولات على الاستثمار فالأقاليم التي محتاجة فرص الشغل، من خلال بنية تحتية مناسبة، وتكوين مهني مرتبط بالأنشطة المحلية، وتسهيل المساطر وفق القانون.

ماشي الهدف هو أن كل إقليم يكون عندو نفس عدد المصانع أو نفس المشاريع، لأن الحاجيات والإمكانات كتختلف، ولكن الهدف هو أن كل مواطن يلقى الحد الضروري من الخدمات والفرص، مهما كان المكان اللي ساكن فيه.

التشغيل: ماشي كافي نقولو للشباب قلبو على الخدمة

الشاب اللي كيتخرج من الجامعة وكيبدا يقلب على العمل، كيلقى راسو مرات قدام إعلانات كتطلب التجربة، وهو مازال ما عندوش تجربة مهنية.

وكيقدر يمشي لمقابلات متعددة، ويصرف فلوس على التنقل والوثائق، ويبقى شهور أو سنوات بلا فرصة مستقرة.

وكاين اللي كيتقبل فعل مؤقت بأجر محدود، وكاين اللي كيخدم بلا عقد واضح، وكاين اللي كيقبل ظروفأ صعبة لأنه محتاج الدخل.

خاص سياسة التشغيل تركز على خلق فرص حقيقية، وعلى الربط بين التكوين والمقاولات، وعلى تشجيع الاستثمار المنتج، وعلى حماية حقوق العمال.

كنقترح تطوير منصة وطنية موحدة للتشغيل، تجمع عروض العمل والتدريب والتكوينات، وتسمح للمواطن يسجل المهارات والشهادات ديالو، ويتلقى فرصاً مناسبة حسب المنطقة والتخصص.

خاص هاد المنصة تكون مرتبطة بمصالح التشغيل ومفتشي الشغل بالقدر اللي يسمح به القانون، باش تسهل التبليغ عن المخالفات وتتبع الشكايات، مع الحفاظ على سرية المعلومات وحماية المبلغين وفق الضوابط المعمول بها.

ويمكن للمفتشين يستعملو نظاماً رقمياً لتتبع الشكايات، وتحديد الأولويات، وتسجيل نتائج الزيارات، وتفاذي ضياع الملفات بين الإدارات.

ولكن خاص تكون المراقبة مبنية على مساطر واضحة، وحقوق الدفاع، والاختصاص القانوني، وماشى على اتهامات غير مثبتة.

وخاصنا نشجعو كذلك عقود التدريب المؤدى عنه، ونحاربو استغلال المتدربين كيد عاملة مجانية، لأن التدريب خاصو يكون فرصة للتعلم واكتساب المهارات.

دعم الشباب العاطل: منحة مع التكوين والمواكبة

أنا كنقترح دراسة إحداث برنامج وطني لدعم الشباب العاطل من خريجي الجامعات والمعاهد، خصوصاً اللي كيعانيو من ظروف اجتماعية صعبة.

هاد البرنامج يمكن يقدم منحة مؤقتة لفئات مستحقة وفق معايير واضحة، مرتبطة بالتسجيل فخدمات التشغيل، والمشاركة فالتكوين، والبحث النشيط عن العمل، أو إعداد مشروع مهني.

خاص قيمة المنحة ومدتها وشروطها تتحدد بناءً على دراسة مالية واجتماعية، باش يكون البرنامج قابلاً للاستمرار وما يخلقش التزامات أكبر من الموارد المتاحة.

ويمكن كذلك ربط الدعم بمواكبة فردية، باش كل مستفيد يكون عندو مسار واضح: تكوين، أو تدريب، أو بحث عن وظيفة، أو إنشاء مشروع صغير.

والأهم هو ما يتحولش الدعم إلى مجرد تسجيل فلوائح الانتظار، بل يكون مصحوباً بخدمات حقيقية وفرص فعلية.

هاد الفكرة خاصها تتناقش مع الخبراء والقطاعات المعنية، لأن محاربة البطالة كتحتاج برامج متعددة، وما يمكنش لأي منحة بوحدھا تحل المشكل.

السكن مع إمكانية التملك: من الكراء إلى الاستقرار

كنقترح كذلك تطوير نماذج للسكن الإيجاري مع إمكانية التملك، خصوصاً للشباب والأسر اللي عندها دخل منتظم ولكن ما عندهاش مدخرات كافية لشراء منزل.

الفكرة هي أن المستفيد يسكن فدار مناسبة، ويخلص مقابلاً شهرياً وفق عقد واضح، ويمكن يتفق الطرفان على آلية تسمح بالتملك مستقبلاً، وفق شروط محددة ومحمية قانونياً.

خاص البرنامج يوضح ثمن السكن، والمدة، والمبالغ المؤداة، والتكاليف الإضافية، وحقوق المستفيد فحالة فقدان العمل أو تعثر الأداء، وشروط انتقال الملكية.

ويمكن للدولة أو الجماعات أو المؤسسات المختصة تدرس شراكات مع القطاع الخاص لإنشاء مساكن من هاد النوع، مع ضمان الشفافية واختيار المستفيدين بمعايير معلنة.

وخاصنا كذلك ما نربطوش السكن فقط بالشراء. الكراء الطويل الأمد والمنظم يقدر يكون حلاً مناسباً للناس اللي ما باغينش أو ما قادرينش يشريو مباشرة.

المهم هو أن تكون عند المواطن اختيارات متعددة، وأن ما يبقاش الكراء عبئاً كيسرق جزءاً كبيراً من الدخل بلا استقرار أو حماية كافية.

غلاء المعيشة: المواطن خاصو يعرف علاش كيخلص هاد الثمن

غلاء المعيشة من المشاكل اللي كتأثر على جميع الأسر، ولكن التأثير ديالو كيكون أقوى على الناس اللي الدخل ديالهم محدود، لأن الجزء الأكبر من فلوسهم كيمشي للمواد الأساسية.

ملي كيرتفع ثمن الخضر والفواكه واللحوم والزيوت والحبوب، المواطن كيحس بالضغط مباشرة، وكيولي مضطر ينقص من بعض المشتريات أو يغير نوعية المواد اللي كيشري.

والمشكل ماشي دائماً مرتبط بسبب واحد. الثمن النهائي كيقدر يتأثر بتكلفة الإنتاج، وثمان الأعلاف والأسمدة والطاقة، والنقل والتخزين، والوسطاء، وحالة الطقس، والعرض والطلب، والمنافسة، وأحياناً بالممارسات المخالفة للقانون.

لهذا، خاصنا ما نكتفيوش باتهام التجار بشكل عام، وما نفترضوش أن كل ارتفاع فالثمان سببه المضاربة. خاصنا نعرفو فين كاين الخلل بالأرقام والمعطيات.

كنقترح إنشاء نظام وطني رقمي لنتتبع أسعار المواد الأساسية، يكون فيه نشر دوري للأسعار المرجعية حسب المدن والأسواق، مع توضيح تاريخ التحديث، ومصدر المعلومات، والفرق بين ثمن الجملة وثمان البيع بالتقسيط.

ويمكن للمواطن يشوف الأثمنة عبر موقع إلكتروني أو تطبيق بسيط، باش يقارن الأسعار ويعرف فين يقدر يشري بأفضل ثمن.

ولكن خاصنا نوضح أن الثمن المرجعي ماشي بالضرورة هو الثمن الإجباري لكل بائع، لأن التكاليف والجودة والظروف كتختلف. أما إلزامية عرض الأسعار للمستهلك، فينبغي تطبيقها وفق القوانين المنظمة لكل نشاط.

وخاص كذلك تعزيز مراقبة المنافسة، ومحاربة الاحتكار والتواطؤ على الأسعار، والتلاعب بالفواتير، والممارسات التي كتضر بالمستهلك، مع احترام حقوق التجار التي كيشغلوا بطريقة قانونية.

منصة موحدة للأسعار: الرقمنة فخدمة المستهلك

كنقترح أن تكون عند المغرب منصة وطنية للأسعار، تجمع المعلومات المتعلقة بالمواد الأساسية من الأسواق المعنية، وتوفرها للمواطن بشكل سهل.

يمكن للمستهلك يختار المدينة أو الإقليم، ويشوف متوسطات أو نطاقات الأسعار المتوفرة للخضر والفواكه واللحوم والمواد الأساسية، حسب البيانات التي تم التحقق منها.

ويمكن كذلك إضافة معلومات حول أسواق الجملة والأسواق المحلية ونقط البيع المنظمة، باش يعرف المواطن فين كاين العرض المناسب.

هاد المنصة خاصها تكون مستقلة فطريقة عرض المعلومات، وتوضح أن الأسعار كتتغير حسب الجودة والوقت والمكان.

ومن المهم كذلك أن يكون عندها نظام للشكايات، يسمح للمواطن يبلغ عن عدم إشهار الثمن أو الاشتباه فممارسة مخالفة، مع توجيه الشكاية للجهة المختصة، وماشي نشر اتهامات غير مثبتة على التجار.

وخاص جمع المعطيات يكون بطريقة تحترم القانون والمنافسة، وما يتحولش الموقع إلى وسيلة لتبادل معلومات حساسة بين المنافسين يمكن تستعمل لتنسيق الأسعار.

الهدف هو أن تكون عند المواطن معلومات أكثر، وعند الجهات الرقابية أدوات أحسن، وعند السوق شفافية أكبر.

المضاربة والوسطاء: خاصنا نفهمو سلسلة التوزيع

من المشاكل التي كيتحدث عليها المواطن المغربي هي الفرق بين الثمن الذي كيتباع به المنتج عند الفلاح والثمن الذي كيوصل للمستهلك.

الفلاح كيقدر يتحمل مصاريف البذور والأسمدة والماء واليد العاملة والطاقة والنقل، ومن بعد يبيع المحصول فظروف كتختلف حسب الموسم والطلب والقدرة على التخزين.

والمستهلك كيقدر يلقي ثمن البيع مرتفعاً، وكي طرح السؤال: فين مشات الزيادة؟ وشكون استفاد منها؟

ولكن باش نجاوبو على هاد السؤال، خاصنا نعرفو التكلفة ديال كل مرحلة: الجمع، والفرز، والتوضيب، والتخزين، والنقل، والضياع، والتمويل، وهوامش الربح.

ماشى كل وسيط كيدير المضاربة غير القانونية، لأن الوسيط يقدر يوفر خدمات ضرورية تربط المنتج بالمستهلك. ولكن ملي كتكون المنافسة ضعيفة، أو المعلومات ناقصة، أو كايين تواطؤ أو احتكار، يقدر المستهلك والفلاح يتضررو.

لهذا، كنقترح تنظيم سلسلة التوزيع وتوفير معلومات على الأثمان والكميات، وتشجيع التعاونيات والتجميع المنظم للإنتاج، وتحسين النقل والتخزين، وتطوير أسواق الجملة.

ويمكن كذلك دعم إنشاء شركات قانونية متخصصة فجمع الخضر والفواكه واللحوم من المنتجين، وتوضيبها ونقلها وتوزيعها على الأسواق والمتاجر والمطاعم والمؤسسات.

هاد الشركات يمكن تخدم بعقود واضحة مع الفلاحين والمربين، وتعلن شروط الشراء والجودة والأداء، وتوفر فواتير ومعطيات قابلة للتتبع.

الهدف هو تقليل الهدر والتكاليف غير الضرورية، وتحسين دخل المنتج، وتسهيل وصول السلع للمستهلك بثمن معقول، مع الحفاظ على المنافسة وعدم خلق احتكار جديد تحت اسم التنظيم.

أسواق ذكية للخضر والفواكه واللحوم

كنقترح تطوير أسواق ذكية ومجهزة فالمناطق اللي عندها إنتاج فلاحي مهم، أو اللي كتحتاج تنظيم التوزيع ديال المواد الغذائية.

هاد الأسواق يمكن توفر فضاءات للعرض والبيع بالجملة، ومرافق للتبريد والتخزين، ومناطق للفرز والتوضيب، ومراقبة صحية للمنتجات اللي كتحتاجها، وخدمات للنقل والتحميل.

ويمكن تكون فيها أنظمة رقمية لتسجيل الكميات الداخلة والخارجة، وتتبع مصدر المنتجات، ونشر معلومات على الأسعار والكميات المتوفرة، حسب القوانين المعمول بها.

بالنسبة للحوم، خاص شروط السلامة الصحية والتتبع البيطري تكون أساسية، لأن تنظيم السوق ماشي غير مسألة ثمن، بل حتى مسألة صحة المواطن.

ويمكن للمجالس المحلية والجهات والقطاع الخاص والتعاونيات يساهمو فتمويل وتدبير هاد المشاريع، وفق نموذج واضح كيضمن الشفافية والاستمرارية.

ولكن خاص كل مشروع يكون مبنياً على دراسة للحاجيات، لأن بناء سوق جديد بلا نشاط كافٍ أو بلا ربط بالنقل والتوزيع يقدر يتحول إلى بناية مكلفة ما كتستعملش بالشكل المطلوب.

شركات تجمع الإنتاج من الفلاح إلى المستهلك

الفلاح المغربي كيحتاج سوقاً مستقرة، والمستهلك كيحتاج أثمنة مناسبة، وبيناتهم كايينة سلسلة من الخدمات اللي خاصها تكون فعالة ومنظمة.

كنقترح تشجيع شركات وتعاونيات متخصصة فشراء الإنتاج من الفلاحين، وجمعه من مناطق متعددة، وتخزينه وتوضييه ونقله، ثم توزيعه على المتاجر والأسواق والمطاعم والمستشفيات والمؤسسات اللي كتحتاج المواد الغذائية.

يمكن هاد النموذج يساعد الفلاح يلقي مشترياً واضحاً، ويقلل ضياع المنتج، ويطور التخزين والتوزيع، ويعطي للمستهلك معلومات أفضل على مصدر السلعة وجودتها.

ويمكن كذلك تطوير منصات رقمية كتربط الفلاحين بالمشتريين، وتسمح بعرض الكميات المتوفرة، والمواسم، والمواصفات، وشروط التوصيل والأداء.

ولكن خاص هاد الأنشطة تخضع لقواعد المنافسة، وما يكونش عند شركة واحدة تحكم فالسوق وتفرض شروطاً مجحفة على المنتجين أو التجار الصغار.

ومن المهم كذلك تشجيع التعاونيات الفلاحية على استعمال التكنولوجيا والتسيير الحديث، وتوفير تكوين فالحاسبة والتسويق والتخزين والسلامة الغذائية.

التجارة المحلية والأسواق التقليدية خاصها حتى هي تتطور

المغرب عندو أسواق شعبية وتجار صغار وحرفيون كيمثلو جزءاً مهماً من الاقتصاد المحلي.

هاد الناس كيخلقو فرص شغل، وكيقدمو خدمات قريبة من المواطن، ولكن بعضهم كيوواجه صعوبات فالتخزين، والنظافة، والتجهيز، والتمويل، والتعامل مع الإدارة.

ما خاصناش الإصلاح يتحول إلى إقصاء للتاجر الصغير، أو فرض مساطر ما يقدرش يطبقها، بينما المستفيد الحقيقي هو النشاط الكبير اللي عندو الإمكانيات.

خاصنا نحدثو الأسواق بطريقة كتجمع بين التنظيم والنظافة والسلامة، وبين الحفاظ على فرص العيش ديال التجار الصغار.

يمكن توفير فضاءات تجارية منظمة، وتسهيل الحصول على الرخص، وتطوير وسائل الأداء الإلكتروني، وتقديم مواكبة محاسباتية وضريبية مبسطة.

ويمكن كذلك دعم التحول الرقمي التدريجي للتجار اللي باغين يوسعو نشاطهم، مع مراعاة أن بعض الزبائن ما زالوا كيعتمدو على الأداء النقدي.

الهدف هو أن التجارة المغربية تتطور، وتبقى فيها المنافسة، ويستافد منها المستهلك والتاجر والاقتصاد المحلي.

الرقمنة خاصها تنقص الإدارة، ماشي تزيدها

من بين الأفكار اللي كنشوفها مهمة، إحداث بوابة رقمية موحدة تجمع الخدمات الإدارية الأساسية اللي كيتحتاجها المواطن والمقاول.

اليوم، المواطن يقدر يحتاج وثيقة من إدارة، وتصريحاً من إدارة أخرى، ومعلومة من جهة ثالثة. وكيضطر يتنقل، وينتظر، ويعاود يقدم نفس الوثائق فعدة أماكن.

كنقترح أن الدولة تخدم على مبدأ أن المواطن ما خاصوش يبقى وسيطاً بين الإدارات باش ينقل المعلومات اللي عند الدولة أصلاً، متى كان تبادلها مسموحاً به قانونياً.

يمكن تطوير هوية رقمية موثوقة، وتبادل آمن للمعلومات بين الإدارات، وتتبع الطلبات، وإشعارات بالمراحل، وأداء الرسوم إلكترونياً، وتقديم الشكايات، والحصول على الوثائق عن بعد.

ولكن خاص هاد الرقمنة تكون مصحوبة بحماية المعطيات، وأمن الأنظمة، وبدائل حضورية للفئات اللي ما كتقدرش تستعمل التكنولوجيا.

خاصنا كذلك ننتبهو أن الرقمنة ما كتتجش إلا كانت المساطر نفسها معقدة. ماشي كافٍ نحولو ورقة إلى ملف إلكتروني، خاصنا نراجع المسطرة ونحيدو الخطوات غير الضرورية.

ويمكن قياس نجاح الإصلاح بعدد الزيارات الإدارية اللي نقصات، والمدة اللي ولي المواطن كيتسناها، وعدد الوثائق اللي ما بقاش مطالب يجيبها، ونسبة الطلبات اللي كتقضى فالآجال المحددة.

منصة موحدة لمراقبة الشهادات والدبلومات

كنقترح إحداث نظام وطني للتحقق من الشهادات والدبلومات، يربط المؤسسات التعليمية والتكوينية المعتمدة بالإدارات والمشغلين اللي عندهم الحق القانوني يتحققو من صحة الشهادات.

هاد النظام يمكن ينقص من التزوير، ويسهل إجراءات التوظيف، ويقلل الوقت اللي كيتضيع فالمراسلات الورقية.

خاص كل مؤسسة مخولة تصدر الشهادات تكون عندها آلية آمنة لتسجيلها، مع رقم مرجعي أو رمز تحقق، ويمكن لصاحب الشهادة يسمح بالتحقق منها عبر مسطرة واضحة.

ولكن خاصنا نضمنو أن النظام ما كيحولش الشهادات إلى معلومات متاحة للجميع بلا قيود، وأن المعطيات الشخصية كتستعمل غير للأغراض المسموح بها.

وخاص التحقق يشمل الشهادات الصادرة عن المؤسسات العمومية والخاصة المعترف بها، وفق الاختصاصات القانونية لكل جهة.

كما خاص تكون هناك آلية لتصحيح الأخطاء، والاعتراض على المعلومات غير الدقيقة، ومعالجة حالات الشهادات القديمة اللي ما زالت ما مرقمناش.

الهدف هو حماية قيمة الشهادات الحقيقية، وضمان الثقة فالتوظيف، وتسهيل تنقل الخريجين بين المؤسسات والقطاعات.

منصة مباشرة بين المواطنين ومفتشي الشغل

العامل اللي كيواجه مشكلاً فالأجر أو العقد أو ظروف العمل، خاصو يعرف فين يمشي، وشنو الوثائق اللي يحتاج، وشحال تقريباً غادي يتسنى، وكيفاش يقدر يتابع الشكاية ديالو.

كنقترح تطوير منصة رقمية للتواصل مع مصالح تفتيش الشغل، تسمح بتقديم الشكايات وطلب المعلومات وتتبع الملفات، وفق الاختصاصات والإجراءات القانونية.

ويمكن للنظام يسمح بإرفاق الوثائق، وتحديد طبيعة المشكل، وتلقي رقم تتبع، ومعرفة واش الملف ما زال قيد المعالجة أو تم اتخاذ إجراء بشأنه.

خاص تكون حماية مناسبة لهوية المشتكي والمعطيات ديالو، حسب القانون، مع توضيح الحالات اللي يمكن فيها الحفاظ على السرية وحدودها.

ويمكن كذلك استعمال المعطيات المجمعة لتحديد القطاعات أو المناطق اللي كتكثر فيها الشكايات، باش تتوجه المراقبة بناءً على المخاطر والموارد المتاحة.

ولكن ما خاصش المنصة تكون بديلاً عن المفتشين والزيارات الميدانية، لأن بعض المخالفات كتحتاج معاينة مباشرة وتحققاً من الوثائق والظروف.

الرقمنة وسيلة لتقوية التفتيش وتسهيل التواصل، ماشي لتعويض العمل الميداني.

الزواج والطلاق والحالة المدنية: رقمنة مع احترام الخصوصية

من بين الأفكار اللي يمكن دراستها تطوير الخدمات الرقمية المرتبطة بالحالة المدنية والزواج والطلاق، بحيث المواطن يقدر يحصل على الوثائق القانونية ويقدم الطلبات ويتابع المساطر بطريقة أسهل.

يمكن رقمنة بعض الإجراءات، وتسهيل الحصول على نسخ الوثائق، وربط الإدارات المختصة بالمعلومات الضرورية، وفق القانون.

ولكن خاصنا نميزو بين سجل رسمي للحالة المدنية وبين منصة كتجمع معلومات الناس الشخصية بطريقة مفتوحة.

فكرة إنشاء موقع يسمح لأي شخص يعرف واش شخص آخر متزوج أو مطلق أو أعزب، ما خاصهاش تتطبق بشكل مفتوح، لأن هاد المعلومات كتدخل فالحياة الخاصة، وقد يؤدي نشرها إلى التمييز أو الابتزاز أو الإضرار بالأشخاص.

اللي يمكن اقتراحه هو تمكين الجهات المخولة قانونياً، أو الأشخاص المعنيين، من التحقق من الحالة المدنية عبر وثائق رسمية أو مساطر قانونية محددة، مع احترام حماية المعطيات.

ويمكن كذلك تسهيل الإجراءات القانونية المرتبطة بالزواج والطلاق، وتوفير معلومات رسمية واضحة على الوثائق المطلوبة، والآجال، والحقوق والواجبات.

الرقمنة خاصها تسهل حياة المواطن وتحميه، ماشي تخلي خصوصيتو متاحة لأي شخص عندو هاتف وإنترنت.

دعم السكن والتشغيل خاصو يكون مبنياً على بيانات صحيحة

باش أي برنامج اجتماعي ينجح، خاص الدولة تعرف شكون محتاج للدعم، وشنو نوع الدعم اللي غادي يعطي أفضل نتيجة، وكيفاش غادي يتم تقييم الأثر ديالو.

يمكن تطوير قواعد بيانات إدارية مترابطة وفق القانون، تساعد على تقليل التكرار والأخطاء، وتسهيل استفادة المستحقين من البرامج الاجتماعية.

ولكن خاص ما نخلطوش بين تبسيط الاستحقاق وبين إنشاء قاعدة بيانات شاملة كتجمع كل تفاصيل حياة المواطنين بلا ضرورة.

كل برنامج خاصو يجمع غير المعلومات اللي محتاجها، وبالقدر اللازم، مع تحديد صلاحيات الولوج، ومدة الاحتفاظ، وآليات تصحيح الأخطاء، وحماية الناس من الاستعمال غير المشروع للمعطيات.

وخاص المواطن يكون عندو الحق يفهم علاش تطلبات منو المعلومات، وكيفاش غادي تستعمل، وشنو المسطرة المتاحة إذا ترفض الطلب ديالو.

الفساد والصفقات العمومية: كل درهم خاصو يعطي نتيجة

من بين القضايا المهمة فالإصلاح، كيفية تدبير المال العام، لأن الضرائب والموارد العمومية خاصها تتحول إلى خدمات ومشاريع عندها أثر حقيقي على حياة المواطنين.

خاص الصفقات العمومية تكون شفافة، والمنافسة فيها نزيهة، والمعايير واضحة، والنتائج قابلة للتتبع.

وخاص تكون هناك مراقبة للمشاريع من مرحلة التخطيط حتى التسليم، مع نشر معلومات مناسبة على التكلفة والمدة والجهة المكلفة ونسبة الإنجاز، وفق قواعد الشفافية وحماية المعلومات التي كيتطلب القانون سريتها.

وإلا تعطل مشروع، خاص تكون الأسباب معروفة، والإجراءات التصحيحية واضحة، والمسؤولية محددة وفق القانون.

يمكن كذلك استعمال أدوات رقمية لتحليل الصفقات واكتشاف المؤشرات غير العادية، ولكن أي مؤشر خاصو يتبعو تحقق بشري وإجراءات قانونية، وماشي اتهامات آلية.

الهدف هو تقوية الثقة فالمؤسسات، وتقليل الهدر، وضمان أن الميزانية كتستعمل فالأولويات التي عندها أثر على المواطنين.

الماء والطاقة والبيئة: الإصلاح خاصو يشوف المستقبل

المغرب كيواجه تحديات مرتبطة بالماء والجفاف والطاقة، وهاد الملفات كتأثر على الفلاحة والأسعار والشغل والاستقرار الاجتماعي.

خاص تدبير الماء يكون مبنياً على المعطيات العلمية، وترشيد الاستهلاك، وإصلاح الشبكات التي كتضيع فيها المياه، وتطوير حلول مناسبة لكل منطقة.

وخاص الفلاحين يستافدو من التوجيه والتكوين والتقنيات التي كتساعد على الاقتصاد فالماء، مع مراعاة نوع المزروعات والإمكانيات المحلية.

وفنفس الوقت، خاص المشاريع الصناعية والسياحية والسكنية تراعي الموارد المتاحة، لأن التنمية التي كتستهلك الموارد بلا تخطيط تقدر تخلق مشاكل أكبر فالمستقبل.

ويمكن كذلك توسيع الاستثمارات فطاقات متجددة وفق دراسات الجدوى، وتشجيع كفاءة الطاقة فالمباني والمصانع، وتقوية النقل العمومي باش ينقص الضغط على الأسر وعلى البيئة.

الإصلاح ماشي غير حل لمشكل اليوم، بل استعداد للمشاكل اللي ممكن تواجه الأجيال المقبلة.

الإدارة المحلية والجماعات: المواطن خاصو يشوف النتيجة فالحومة ديالو

المواطن ما كيقسش الدولة غير بالمشاريع الوطنية الكبرى، ولكن حتى بنظافة الحي، والإنارة، والطرق، والنقل، والحدائق، والأسواق، والمرافق القريبة.

لهذا، خاص الجماعات الترابية يكون عندها تخطيط واضح، وميزانيات قابلة للتتبع، وأهداف محددة، وتواصل مستمر مع السكان.

يمكن تطوير منصات محلية لتقديم الشكايات حول الإنارة والنفايات والطرق والمرافق، مع رقم تتبع وتحديد الجهة المسؤولة، وإشعار المواطن بالنتيجة.

ويمكن نشر بيانات على الميزانيات والمشاريع المحلية، باش السكان يعرفو شنو تقرر، وشنو تنفذ، وشنو تأخر، وشنو الأسباب.

ولكن خاص هاد المنصات تكون مربوطة فعلاً بالمصالح اللي كتقدر تعالج المشاكل، ماشي مجرد واجهة إلكترونية كتجمع الشكايات بلا جواب.

المواطن ما محتاجش فقط يسمع الوعود، بل خاصو يلمس التغيير فالمكان اللي كيعيش فيه.

كيفاش نقدرنا نطبقو هاد الإصلاحات بلا ما نبقاو غير بالكلام؟

أنا كنقترح أن أي مشروع إصلاحي يبدأ بتحديد المشكلة بدقة، وجمع المعطيات، وتحديد الجهة المسؤولة، والميزانية، والآجال، والمؤشرات اللي غادي نقيسو بها النجاح.

ماشي معقول نطلقو عشرات المنصات الإلكترونية وكل وحدة خدمة بوحدها، ولا نبنيو أسواقاً بلا دراسة، ولا نعلنوا برامج دعم بلا تحديد الموارد المالية ديالها.

خاص الأولويات تكون واضحة، وخص المشاريع تتطبق بالتدرج، مع تجريبيها فمناطق مختلفة، وتقييم النتائج، ثم توسيعها إلا ثبت أنها كتجج.

مثلاً، فمجال الأسعار، يمكن نبدأو بمجموعة من الأسواق والمواد الأساسية، ونختبرو جودة البيانات، ومن بعد نوسعو النظام.

وفمجال الكراء، يمكن نبدأو بتبسيط التصريح والعقود الرقمية، ونوفر مساعداً للملاك والمكترين، ثم نقيموا أثر النظام على الامتثال وحماية الحقوق.

وفمجال الصحة، يمكن نبدأو بتحسين المواعيد وتتبع التحويلات فالجهات التي عندها استعداد تقني، مع ضمان حماية البيانات، ثم نوسعو التجربة تدريجياً.

وفمجال التشغيل، يمكن نربطو عروض العمل والتكوينات والتدريبات فبوابة واحدة، ونقيسو شحال من مستفيد لقي عملاً مستقراً، ماشي غير شحال من شخص سجل فالمنصة.

وخاص كل مشروع يكون عندو مسؤول واضح، وميزانية معلنة، وتقرير دوري على التقدم، وآلية للتصحيح إذا ما وصلش للأهداف.

المواطن ماشي خصم الدولة، المواطن شريك فالإصلاح

أنا كنشوف أن العلاقة بين الدولة والمواطن خاصها تبنى على الثقة والمسؤولية المتبادلة.

المواطن مطالب يحترم القانون، ويؤدي الضرائب المستحقة عليه، ويحافظ على الممتلكات العمومية، ويحترم حقوق الآخرين.

وفنفس الوقت، الدولة مطالبة توفر خدمات بجودة مناسبة، وتطبق القانون بعدالة، وتحارب الفساد، وتحمي حقوق المواطنين، وتوضح القرارات ديالها، وتفتح المجال للمشاركة والنقاش.

ما يمكنش نطلبو من المواطن يؤدي واجباته بلا ما نشرحو ليه كيفاش كتستعمل الموارد العمومية، وما يمكنش نطلبو الشباب بالصبر بلا ما نوفرنا ليههم مسارات واضحة للتكوين والتشغيل.

وما يمكنش نطالبو الناس بالثقة فقط، خاص الثقة تتبنى من خلال النتائج والشفافية واحترام الحقوق.

خاص المواطن يحس أن صوته مسموع، وأن الشكاية ديالو كتتقرا، وأن الاقتراحات المعقولة كتدرس، وأن القرارات كتتخذ على أساس المصلحة العامة، ماشي فقط على أساس الحسابات الإدارية الضيقة.

الإصلاح خاصو يحمي الفقير وما يحاربش النجاح

من المهم نوضحو أن الهدف من هاد المقترحات ماشي هو محاربة الأغنياء، ولا إضعاف المقاولات، ولا منع الناس من تحقيق الأرباح.

اللي استثمر وخلق فرص الشغل واحترم القانون، خاصو يلقي بيئة مناسبة باش يطور المشروع ديالو.

واللي بنى داراً وكراها بطريقة قانونية، خاصو يلقي حماية قانونية لحقه فالملكية، وفي نفس الوقت يؤدي الالتزامات المستحقة عليه.

واللي خدم فالتجارة الإلكترونية أو صناعة المحتوى، خاصو يعرف القواعد ويقدر يشتغل بوضوح.

ولكن النشاط الاقتصادي، مهما كان نوعه، خاصو يحترم حقوق المستهلكين والعمال، والقوانين الضريبية والتنظيمية اللي كتطبق عليه.

العدالة ماشي أن الجميع يربح نفس المبلغ، ولكن أن المنافسة تكون نزيهة، والفرص متاحة، والقانون واضح، والضرائب مستحقة حسب القواعد، والخدمات العمومية كتخدم الجميع.

وخاصنا نحاربو كذلك ثقافة التعميم والاتهام، لأن ماشي كل تاجر محتكر، وماشى كل مالك كيتهرب من الضرائب، وماشى كل مؤثر كيدير إعلانات مضللة، وماشى كل مقاوله كتستغل العمال.

خاصنا نحدد المخالفات، ونجمع الأدلة، ونطبق القانون على الحالات اللي ثبت فيها الخرق، ونحافظو على حقوق الناس وكرامتهم.

المغرب اللي كنهلم به

كنهلم بمغرب يكون فيه الطفل اللي تزايد فقرية بعيدة عندو مدرسة جيدة، ومركز صحي قريب، وإنترنت، ونقل مناسب، وفرصة يكمل قرايتو بلا ما يكون الفقر هو اللي يقرر مستقبله.

كنهلم بمغرب يكون فيه الشاب اللي حصل على شهادة قادر يلقي تكويناً إضافياً أو تدريباً أو فرصة عمل حقيقية، وما يبقاش سنوات كيتنقل بين المدن بحثاً عن فرصة.

كنهلم بمغرب يقدر فيه العامل يخلص الكراء، ويشري الماكلة، ويهتم بصحتو، ويوفر لولادو التعليم، بلا ما يبقى عايش تحت ضغط دائم.

كنهلم بمغرب يكون فيه المواطن ملي يمشي للمستشفى يلقي خدمة محترمة، وملي يمشي للإدارة يلقي مسطرة واضحة، وملي يقدم شكاية يعرف شنو وقع فيها.

كنهلم بمغرب تكون فيه الأسعار أكثر شفافية، والتجارة منظمة، والاقتصاد الرقمي كيخلق فرص الشغل، والضرائب كتتحصل بعدالة، والمشاريع العمومية كتخضع للمراقبة والتقييم.

كنهلم بمغرب ما يكونش فيه الإقليم اللي تزايد فيه الإنسان سبباً فحرمانه من الفرص، ومغرب تكون فيه التنمية موزعة بشكل منصف، مع احترام اختلاف الحاجيات والإمكانيات بين الجهات.

كنهلم بمغرب يقدر فيه الشباب يتزوجو ويبنيوا أسرهم باستقرار، ويكون عندهم اختيار بين الكراء الطويل الأمد والسكن مع إمكانية التملك، ويكون السكن المناسب قريباً من النقل والعمل والخدمات.

وكنهلم بمغرب ما كيكتفیش بإحصاء عدد المدارس والمستشفيات والمشاريع، بل كيقيس جودة التعليم، وسرعة العلاج، وعدد فرص الشغل المستقرة، وقدرة الأسر على تحمل تكاليف الحياة.

هاد الحلم ماشي مستحيل، ولكن ما غاديش يتحقق بالشعارات وحدها. خاصو قرارات مدروسة، وميزانيات مناسبة، وإدارة فعالة، ومراقبة، ومشاركة المواطنين، وتقييم مستمر للنتائج.

كلمة أخيرة من مواطن مغربي

أنا بدر شاشا، مواطن مغربي، كنكتب هاد الأفكار لأنني كنآمن أن حب الوطن ماشي هو نسكتو على المشاكل، وماشى هو ننتاقدو كلشي بلا ما نقترحو الحلول.

حب الوطن هو أننا نبحثو على الطرق اللي تخلي الحياة أحسن للمواطن، ونقترحو إصلاحات قابلة للتطبيق، ونحترموا القانون، ونتعاونو من أجل المصلحة العامة.

المغرب ما محتاجش فقط أفكاراً كبيرة، بل محتاج حتى حلولاً عملية للتفاصيل اليومية اللي كتأثر على حياة الناس: موعد طبي، وثيقة إدارية، عقد كراء، ثمن الخضر، فرصة تدريب، نقل مدرسي، أو شكاية من مخالفة فمكان العمل.

إلا قدرنا نصلحو هاد التفاصيل بطريقة منظمة، ونربطوها بسياسة وطنية واضحة، غادي نكونو كنخطيو خطوات حقيقية نحو تنمية كتلمسها الأسر فحياتها اليومية.

خاصنا ننتاقلو من تدبير المشاكل بعد ما كتوقع، إلى الوقاية منها قبل ما تكبر. ومن الإدارة اللي كتطلب الوثائق، إلى الإدارة اللي كتسهل الخدمات. ومن القرارات اللي ما كتتقيّمش، إلى المشاريع اللي عندها أهداف ومؤشرات ونتائج منشورة. ومن المراقبة العشوائية، إلى المراقبة المبنية على المعطيات والمخاطر والقانون.

خاصنا نبنو اقتصاداً كيشجع الإنتاج والاستثمار، وكيجمي المنافسة، وكبيضن حقوق العمال والمستهلكين، وكيجلي المداخل العمومية تساهم فتمويل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية.

وخاصنا نعاملو المواطن باحترام، لأن المواطن ماشي مجرد رقم فالإحصائيات، بل هو الإنسان اللي من أجلو كتوجد المؤسسات والخدمات العمومية.

المغرب اللي بغيّنا هو مغرب الفرص، والعدالة، والشفافية، والكرامة. مغرب يقدر فيه الإنسان يعيش من خدمتو، ويعالج راسو، ويعلم ولادو، ويلقى سكناً مناسباً، ويشارك فبناء مستقبل بلادو.

هادشي ماشي طلب ديال الرفاهية الزائدة، بل طموح مشروع نحو حياة كريمة، واقتصاد منظم، ودولة قوية بمؤسساتها، وقوية كذلك بثقة المواطنين فيها.

وكنتمنا أن هاد الأفكار تكون بداية لنقاش جدي بين المواطنين والباحثين والفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات، وأن تتحول المقترحات التي عندها جدوى إلى دراسات وبرامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، مع احترام القانون وتقييم النتائج.

الإصلاح الحقيقي ماشي هو نبدلو الكلام، ولكن نبدلو الواقع. وماشي هو نكثرو الوعود، ولكن نوفرو النتائج. وماشي هو نطلبو من المواطن يصبر إلى ما لا نهاية، ولكن نعطيوه أسباباً حقيقية باش يثق فالمستقبل.

بقلم: بدر شاشا

مواطن مغربي كيطمح لمغرب منظم، عادل، رقمي، ومنصف، تكون فيه الكرامة والفرص والخدمات الجيدة حقاً لجميع المواطنين.